قدرات دول الخليج الإقتصادية تتنامى وتؤثر بشكل كبير في المشهد العالمي

عكست زيارات ثلاثة من زعماء العالم، الهند واليابان وتركيا، في أسبوع لمنطقة الخليج، الدور الكبير الذي تلعبه المنطقة في المشهد الإقتصادي العالمي، حيث شكّلت الزيارات أهمية العلاقات الإقتصادية بين دول الخليج والدول الثلاث، التي وقّعت إتفاقيات ومذكرات تفاهم إقتصادية في قطاعات ومجالات متنوعة.

أكبر عشرة إقتصادات عالمية

وتأتي هذه الأهمية من خلال تنامي إقتصادات دول الخليج، التي يُنتظر أن يبلغ إجمالي الناتج المحلي لدول مجلس التعاون الخليجي تريليوني دولار في العام 2022، على أن يصل إلى 6 تريليونات دولار في حلول العام 2050 بحسب تقديرات البنك الدولي، وهو ما يضعها ضمن الإقتصادات العشرة الأولى في العالم، التي تتصدّرها الولايات المتحدة بناتج محلي يقدر بـ25 تريليون دولار، فالصين واليابان وألمانيا، ثم الهند والمملكة المتحدة وفرنسا وكندا وروسيا وصولاً إلى إيطاليا في المركز العاشر بناتج محلي يصل إلى 1.9 تريليون دولار.

وبحسب البنك الدولي، فإن دول المجلس إذا عمدت إلى تنفيذ إستراتيجية النمو الأخضر، التي تساعد على التنويع الإقتصادي وأن تسرّع من وتيرته، يُمكن عندها أن يتجاوز الناتج المحلي 13 تريليون دولار في حلول العام 2050.

الإستدامة

وقال رئيس إتحاد الغرف الخليجية حسن الحويزي: «إن دول الخليج إستفادت من عوامل عدة أسهمت في خلق إستدامة للإقتصاد الخليجي، وذلك بعد أن عملت على إتباع أحدث التقنيات الحديثة في صناعة النفط والغاز وتسخير إيرادات المالية للقطاع لدعم قطاعات إقتصادية وصناعية أخرى بهدف تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الخليجي، مما خلق إستدامة للإقتصاد الخليجي».

وأضاف الحويزي: «لقد عملت دول المجلس على تأهيل القوى البشرية فيها خاصة كوادرها الوطنية للمساهمة في مسيرة التنمية الإقتصادية، مما أسهم في خلق إقتصاد مستدام»، مشيراً إلى «أن دول الخليج أجرت في السنوات الماضية إصلاحات هيكلية على إقتصاداتها من خلال تحديث وتطوير التشريعات والأنظمة لتقديم مزيد من التسهيلات والحوافز التي تدعم الإقتصاد الخليجي، وتُسهم في جذب رؤوس الأموال الأجنبية للقطاعات غير النفطية

بهدف التقليل من الاعتماد على النفط».

وأكد الحويزي «أن دول المجلس إتجهت لتنويع مصادر الناتج المحلي بإعتمادها على قطاعات أخرى مثل البتروكيماويات، والصناعة، وقطاع السفر والسياحة والترفيه، والذكاء الإصطناعي والثورة الرقمية»، لافتاً إلى «أن تلك العوامل والمتمثلة في تطوير وإستدامة الصناعة النفطية وتأهيل الكوادر الوطنية، وجذب الإستثمارات الأجنبية، وتنويع مصادر الناتج المحلي كان لها دور في خلق إستدامة للإقتصاد الخليجي».

التأثير في المشهد العالمي

وتطرّق رئيس إتحاد مجلس الغرف الخليجية إلى تأثير الإقتصاد الخليجي في الإقتصاد العالمي من خلال إحتلاله مراتب متقدمة عالمياً بفضل ما يتمتع به من ناتج محلي قوي يشكل نسبة مقدرة من الإقتصاد العالمي، وهو ما يؤكد أن دول الخليج تُسهم بشكل مباشر في دعم وإستقرار الإقتصاد العالمي، الذي يتّضح من خلال حرصها على إستقرار إمدادات وأسعار الطاقة للأسواق العالمية.

ولفت الحويزي إلى وجود قطاعات مثل البتروكيماويات، قطاع الطيران والموانئ، الصناعة، القطاع المالي، أسهمت في دعم الإقتصاد العالمي وإستقراره أيضاً، بالإضافة إلى حرص قادة دول الخليج على تحقيق استقرار سياسي وأمني في المنطقة، مما يُسهم في تحقيق إستقرار للإقتصاد العالمي.

وأشار الحويزي إلى مساعي دول المجلس لبناء شراكات إستراتيجية مع كتل إقتصادية عالمية منها إنعقاد القمة الخليجية الأميركية في جدة في يوليو (حزيران) 2022، وقمة الرياض الخليجية – الصينية للتعاون والتنمية ديسمبر (كانون الأول) 2022، مما يمثل برهاناً على تأكيد سعي دول الخليج لتعزيز شراكاتها الإستراتيجية مع الدول ذات الثقل الإقتصادي العالمي.

مكامن القوى

وحدّد الحويزي مكامن القوى للإقتصاد الخليجي من خلال إستفادته من الثورة التقنية والمعلوماتية، التي تدعم نمو وتطور القطاعات كافة، وخصوصاً الصناعية منها، وقال: «لقد دعمت دول المجلس قطاع صناعة النفط والغاز وسخرت التقنيات الحديثة المتطورة بدءاً من عمليات الإستكشاف والإنتاج التكرير والتوزيع، مما رفد موازنات دول الخليج بإيرادات مالية ضخمة تدعم نمو إقتصادها، بالإضافة إلى إمتلاك دول الخليج قطاع مالي ومصرفي متطوّر يتمتع بأصول ورؤوس أموال وإستثمارات مالية ضخمة».

حسن الحويزي
رئيس اتحاد الغرف الخليجية

وتطرق الحويزي أيضاً إلى وجود قطاعات النقل العام سواء الطيران والموانئ، والإتصالات والسياحة والسفر، قطاع الإنشاءات والبنية التحتية وغيرها.

وأضاف الحويزي: «لقد قطعت دول المجلس شوطاً كبيراً نحو تحقيق الوحدة الإقتصادية الموحدة بإعتمادها نظام الإتحاد الجمركي، الربط السككي الخليجي، الربط الكهربائي، تنفيذ مسارات السوق الخليجية المشتركة. هذه الخطوات ساهمت في زيادة حجم التجارة البينية بين دول الخليج إلى قرابة 102.8 مليار دولار في العام 2021. كما إرتفع العدد التراكمي للتراخيص الممنوحة لمواطني المجلس الذين يمارسون الأنشطة الإقتصادية في الدول الأعضاء الأخرى، ليبلغ أكثر من 60 ألف رخصة حتى نهاية العام 2021».

القطاعات غير النفطية

وحول القطاعات التي تشتهر بها دول المجلس بخلاف قطاع الطاقة، قال الحويزي: «لقد حرصت دول المجلس على تنويع إقتصادها من خلال دعم وتطوير قطاعات إقتصادية بخلاف قطاع النفط والغاز، لعلَّ من أبرز القطاعات التي توليها دول الخليج اهتماماً وتعوُّل عليها كثيراً في مسيرة البناء والتنمية تتمثل في قطاع البتروكيماويات، وقطاع الصناعة الخليجية الذي تجاوزت مساهمته في الناتج المحلي أكثر من 11.5 %، وقطاع النقل العام خاصة قطاع الطيران والموانئ، وقطاع السفر والسياحة والترفيه، والقطاع المالي والمصرفي، وقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات».

وشدّد الحويزي على «أن القطاع الخاص الخليجي، ممثلاً في إتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، سيلعب دوراً مهماً في التعريف بالفرص الإستثمارية المتاحة في تلك القطاعات وتقديم توصياته للجهات الخليجية ذات العلاقة لمواجهة التحدّيات التي تواجه الإستثمار في هذه القطاعات».